وأرض الضفة موزعة على الحاجات الأساسية: ثلثها للزراعة، و١٤٠,٠٠٠ دونم للسكن، والباقي لأغراض أخرى، كالطرق والأماكن الأثرية والمصادر الطبيعية الخ...[٥].

ويقدر عورتاني المساحة المخصصة للزراعة بحـوالى ٤٧٪، ولكنها انخفضت عام ١٩٧٤ بمقدار ٢٣٪[٦].

ولا يمكن ان ندعي ان مجمل الأراضي المصادرة كانت مستصلحة للزراعة، ولا انها كانت زراعية. فهناك أراض صادرها الاسرائيليون لأغراض إسكانية او حربية او خلاف ذلك ولم تكن اراض زراعية بالمعنى الصحيح ولكنها، وبشكل واضح، كانت تسهم بشكل او بآخر في توفير المراعي للثروة الحيوانية وكمجال للتمدد السكاني.

وقد شكلت عوامل المصادرة أحد الأبعاد. أما البعد الثاني، فكان هجرة الفلاح من الأرض. وقد انخفضت نسبة العمالة في القطاع الزراعي ما بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٦ بمقـدار ٢٨,٢٪[٧]، تحت ضغط انخفاض مردود الزراعة البعلية[٨] وتغير المعايـير الانتاجية وخاصة في حقول البناء، او في السوق الاسرائيلي. أضف الى هذا الهجرة الى خارج الأرض المحتلة. وقد ادى هذا الوضع الى انخفاض نسبة الانتاج الزراعي الى الدخل القومي، من ٣٥,٥٪ عام ١٩٦٨ الى ٢٨,١٪ عام ١٩٧٦[٩]. مع العلم ان انتاجية العامل الزراعي الفلسطيني ارتفعت بالنسبة للعامل الاسرائيلي من ٣,٧:١ عام ١٩٧٠ الى ٢,١:١ عام ١٩٧٦[١٠]. ولعل السيطرة الاسرائيلية على المياه وخاصة في قطاع غزة قد أثرت وتؤثر على التمدد الزراعي ولكن العامل الحاسم يبقى العنصر البشري والهجرة من الأرض. ويقدر عورتاني نسبة المساحة المروية في الضفة الغربية، بنسبة ٤٪ (يؤكد غيره هذه النسبة)، بينما تصل هذه النسبة الى ٤٥٪ في قطاع غزة. وهذا بدوره ينعكس على مردود الكيلومتر المربع في الضفة والذي وصل بأسعار ١٩٧٤ الى (٢٩٦,٠٠٠ل.إ) بينما وصل المردود الى (١,٢٢٣,٣٠٠٠ ل.إ) في القطاع[١١].

وتقتضي معالجة هذا العامل الحاسم اعتبار قضيتين أساسيتين:

أولاً ــ علاقة زراعة الأرض المحتلة بالضفة الشرقية. ونشير، في هذا المجال، الى اعتماد الصادرات الزراعية من الأرض المحتلة على سوق الضفة الشرقية كظاهرة ذات معنى، على ضوء حقيقة ان الضفة الغربية تستورد ٣٥٪ من الخضار التي تستهلكها و٦٥٪ من الفواكه من اسرائيل[١٢]. وهذا يوضح عملية الأحلال التي تفرضها السلطة المحتلة على السوق المحلية والعمل على توسيعه لاستيعاب المزيد من الانتـاج وارغام الانتاج المحلي على الرحيل عبر الحدود المفتوحة مادامت السياسة الرسمية المعلنة في العالم العربي (ما عدا مصر) لا تسمح بالاستيراد المباشر من اسرائيل.

وثانياً ــ هناك من يرى ان اسرائيل فشلت في اعادة توجيه السياسة الزراعية بحيث تجعلها مكملة للنمط الزراعي الاسرائيلي بدل ان تكون منافساً له. يقول فان أركادي ان ٨٦٪ (١٩٧٢ ــ ١٩٧٣) من الصادرات الى الضفة الشرقية كانت حمضيات وفواكه، وخضار وزيت الزيتون الخ... ولم تتغير مكونات هذه الصادرات الا بالنسبة للحمضيات التي ارتفعت نسبتها من ١٩٪ عام ١٩٦٨ الى ٣٠٪ عام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣[١٣]. الا أننا نعتقد ان الأمر أعمق من هذه الرؤية السريعة للمشكلة. والسؤال هو: هل خططت اسرائيل، أصلاً، لتجعل النمط الزراعي في الأرض المحتلة متكاملاً مع نمطها؟ أم أنها رأت في